AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022)

Analysis of the impact of oil price shocks on the components of the Iraqi trade balance for the period (2004-2022)

زينب جسام مهدي[1] **أ.م .د. أحمد عباس عبد الله[2]**

جامعة الفلوجة/كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

إن السمة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي جعلته شديد التأثر بالصدمات انخفاض بشكل عام والصدمات الخارجية المتمثلة بصدمات أسعار النفط بشكل خاص، لاعتماده الكامل على إيرادات القطاع النفطي مع قصور واضح في ناتج بقية القطاعات الأخرى، والميزان التجاري العراقي هو المكون الأهم في ميزان المدفوعات والذي يعاني من ترهلات كبيرة في جانب الاستيرادات الاستهلاكية وقصور كبير في جانب الصادرات التي تقتصر على مخرجات القطاع النفطي، لذلك بات من الاهمية بمكان تحديد تأثير ماهية هذه الصدمات، ومحاولة إيجاد السبل اللازمة لاحتوائها إن كانت سلبية وتعزيز الآثار الإيجابية إن وجدت، والمساعدة في تحديد السياسة الملائمة لتحجيم آثار تلك الصدمات. يهدف البحث إلى تحليل أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

وقد أظهرت نتائج الجانب التحليلي بأن صدمة أسعار النفط لها تأثير كبير في مكونات الميزان التجاري إذ بلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية ما يقارب (92.34%) من الإيرادات الفعلية، في حين لم تتجاوز الأهمية النسبية لبقية القطاعات سوى (7.66%).

ويوصي البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: تنويع مصادر الدخل من خلال التوجه لدراسة وضع السوق ومتطلباته ومحاولة فتح الأفق للسوق المفتوح بما يتناسب مع أمكانيات الاقتصاد العراقي وسياساته المالية التي تحاول التقليل من الآثار المترتبة على أحادية المصدر المغذي للإيرادات العامة وعدم استقراره.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، مكونات الميزان التجاري، الاستيرادات، الصادرات .

Abstract

The rentier characteristic that accompanied the Iraqi economy made it highly susceptible to economic shocks in general and external shocks represented by oil price shocks in

particular, due to its complete dependence on oil sector revenues with a clear deficiency in the output of the rest of the other sectors. The Iraqi trade balance is the most important component of the balance of payments, which suffers from Large slackness in consumer imports and a major deficiency in exports, which are limited to oil sector outputs. Therefore, it has become extremely important to determine the impact of the nature of these shocks. And trying to find the necessary ways to confront them if they are negative, enhance the positive effects if they exist, and help determine the appropriate policy to limit the effects of those shocks. The research aims to analyze the impact of oil price shocks on the components of the trade balance for the period (2004-2022).

The results of the analysis contributed to oil prices being significantly affected by the components of the trade balance, as the proportion of oil income remained beyond (92.34%) of profit, while the proportion of large amounts of a small amount did not yet exceed (7.66%).

The research recommends a set of recommendations, the most important of which are: diversifying sources of income by going to study the market situation and its requirements and trying to open the horizon for the open market in a way that is commensurate with the capabilities of the Iraqi economy and its financial policies that attempt to reduce the effects of the single source feeding public revenues and its instability.

Keywords: oil prices, trade balance, imports, exports.

المقدمة: يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً ريعياً وحيد الجانب يعتمد في تكوينه للناتج المحلي الاجمالي، تمويل موازنته العامة وتوليد الاحتياطي النقدي للعملات الاجنبية على إنتاج وتصدير النفط الخام. ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل غياب شبه كامل لمشاركة القطاعات الاخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة. وهو بهذا يُعد اقتصاداً مفتوحاً على الخارج ويتأثر بالتقلبات انخفاض الدولية. وإن اي تقلبات تحدث في أسعار النفط العالمية تنعكس بشكل مباشر على مجمل الاوضاع انخفاض المحلية. فضلاً عن إن التغيرات في أسعار السلع المستوردة إلى البلد ستنعكس بشكل مباشر أيضاً على المستوى العام للأسعار وعلى التضخم النقدي (التضخم المستورد)، إن مثل هذا الواقع المليء بالاختلالات الهيكلية يتطلب العمل على معالجته لغرض تحقيق التنوع في الهيكل الاقتصاد وارسائه على اسس صحيحة للانطلاق نحو التنمية انخفاض المستدامة ولأجل تحقيق الاهداف المنشودة ضمن إطار استراتيجية تنموية تتبنى منظومة من السياسات انخفاض والأدوات والإجراءات التي تتناغم مع تلك الاستراتيجية.

ويقف الاقتصاد العراقي الآن على مفترق الطرق. فبعد مرور ما يقارب عقدين من الزمن على حرب عام (2003) ما زال البلد عالقاً ويواجه حالة متزايدة من الهشاشة وانعدام الاستقرار السياسي. والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة. وفجوة متزايدة العمق ما بين الدولة والمواطن، وفي خضم العديد من الازمات انخفاض (بما في ذلك التقلبات في اسعار

النفط)، يضاف اليها تراكم تأثيرات السياسات انخفاض، وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها " إن هنالك علاقة معنوية إيجابية بين صدمات أسعار النفط ومكونات الميزان التجاري العراقي"، وسوف يتناول هذا البحث المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات أسعار النفط ومكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

المبحث الثاني: تحليل أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

مشكلة البحث: يرتكز البحث على تحليل الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط والإجابة عن التساؤلات الآتية: هل لصدمات أسعار النفط أثرا واضحاً على مكونات الميزان التجاري؟ وما هو نوع هذا الأثر سلبي أم إيجابي؟

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها " بأن هنالك علاقة طردية بين أسعار النفط ومكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022)".

أهمية البحث: وجد البحث لغرض تحليل وقياس أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022)، و تحديد الأساليب والمعالجات للحد أو لتقليل من آثار الصدمات انخفاض من خلال استخدام أسلوب المحاكاة والسيناريوهات البديلة للتنبؤ المستقبلي بالصدمة قبل وقوعها وقياس أثرها في متغيرات البحث واعتماد السياسة انخفاض الأنسب لغرض معالجتها وتجنب الأزمات انخفاض.

منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته اعتمد البحث على أسلوب الجمع بين المنهج (الوصفي، التحليلي) في ضوء النظريات انخفاض والدراسات التجريبية السابقة لأثر الصدمات انخفاض وآثارها المباشرة وغير المباشرة في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

حدود البحث:

1- **الحدود المكانية:** الاقتصاد العراقي.
2- **الحدود الزمانية:** يغطي البحث مدة زمنية تقدر ب(19) عاماً تمتد من عام (2004) لغاية (2022) والتي تأثرت بأهم صدمات أسعار النفط التي شهدها الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات أسعار النفط وأثرها في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

المبحث الثاني: تحليل أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات أسعار النفط وأثرها في مكونات الميزان التجاري.

1-1: مفهوم صدمات أسعار النفط: يُعد مفهوم الصدمات انخفاض من المفاهيم المرتبطة ارتباط وثيق بجميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء منذ الأزل غير إن المسميات اختلفت وفق التطور الزمني للمصطلحات انخفاض، ودرجة تأثيرها تعتمد على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي لذلك الاقتصاد.

الصدمة لغةُ واصطلاحاً "هي مفرد صدمات، واصطلاحا تأتي بمعنى مصيبة او نازلة تفاجئ الانسان فتقلقه وتعرضه للخطر"**(عمر، 2008: 1284)**، اما الصدمات انخفاض بالمفهوم العام هي عبارة "عن إحداث خارج الاقتصاد ونتجت عنها تغيرات كبيرة داخل الاقتصاد وهذه الاحداث تؤثر على الاقتصاد أثناء حدوثها خارجه ولا تخضع للمساءلة لكونها غير متوقعة ولا يمكن التنبوء بها وعادة ما تؤثر بشكل كبير على العرض الكلي او الطلب الكلي في جميع الاسواق" **(cebeci,2020:109)**، ومن الناحية انخفاض عُرفت الصدمة " بأنَّها التحولات التي تحدث بشكل غير متوقع وينتج عنها اختلال في جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي أو في احداهما " **(نجيب، 2010: 310)**، وقد قسمت الأدبيات انخفاض الصدمات تبعا لمصدر الحدث إلى صدمات داخلية وصدمات خارجية وتبعا لتأثيرها إلى صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي.

تشمل الصدمات الداخلية كل من: الصدمات (المالية والنقدية والحقيقية)، أما الصدمات الخارجية فتضم كل من: صدمات أسعار النفط وصدمات التضخم المستورد وغيرها، فضلاً عن أنواع أخرى للصدمات انخفاض منها (العشوائية، الموسمية، الدورية والهيكلية)، وتُعد صدمات أسعار النفط من أكثر الصمات تأثيراً على الاقتصاد العراقي وذلك لكونه إقصاد ملازم للصفة الريعية ويعتمد في إنفاقه العام على الإيرادات المتأتية من النفط الخام المصدر. يقصد بسعر النفط " هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة الأمريكية في سبيل المثال 100 د/ب"**(الهيتي، 2000: 73)**، ويقصد بالصدمة النفطية " تذبذبات مفاجئة في العرض أو الطلب على النفط، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع في أسعار هذه السلعة " **(بن عيسى، 2017 :11)**، وعرفت أيضاً بأنها " الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات انخفاض المختلفة، والصدمة إما أن تكون موجبة أو سالبة، فلصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير الاقتصاد، بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصاد" **(جيهان وحسين، 2015: 44)**، وتُعد الصدمة النفطية من أخطر أنواع الصدمات الحقيقية الخارجية التي واجهتها الاقتصادات منذ أكثر من (50)عاماً، والتي كان سببها الأساسي هو درجة استجابة الأسواق النفطية للمتغيرات الأساسية في السياسة والاقتصاد، فضلا عن زيادة في معدل التبادل التجاري، وكثرة المعاملات الدولية، وتتباين التوقعات التي ساهمت في توفير المناخ المناسب لتقلبات أسعار النفط، وتذبذب دوال الطلب والعرض سلباً أو إيجاباً، وفي الاختلالات المفاجئة التي تحدث في توازن السوق النفطية، والتي تقود إلى تقلبات حادة في الأسعار ارتفاعا أو انخفاضا، ويستمر لمدة زمنية معينة، نتيجة للعوامل المؤثرة في العرض أو الطلب أو الاثنين معاً، كضعف قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية **(Rebeca, 2004: 5)**.

2. 1: أنواع الصدمات النفطية.

1 –الصدمة النفطية الإيجابية (Positive Oil Shock): ويقصد بها حدوث ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط الخام المصدر، ويرتبط الأثر للصدمة النفطية مع الأهمية النسبية للصادرات النفطية في الدخل القومي، وهي السبب في دخول اقتصاد البلد الذي تعرض لها في مرحلة التوسع (الانتعاش) من الدورة انخفاض، إذ إنها تعمل على إحداث زيادة في الاستهلاك الحكومي ويزداد على أثر ذلك الإنفاق العام، الأمر الذي ينعكس على شكل زيادة في الطلب الكلي ومن ثم ناتج أكبر لينتهي الأثر على شكل زيادة في الدخل ليتحسن على أثر ذلك مستوى الاستخدام لعناصر الإنتاج على شرط عدم وصول الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل **(اللامي، 2017: 75)**.

2 –الصدمة النفطية السلبية (Negative Oil Shock): ويقصد بها حدوث انخفاض مفاجئ في أسعار النفط الخام المُعد للتصدير، ولهذا الانخفاض في سعر السوق العالمي للسلع النفطية الأثر المباشر على عوائد الصادرات، والتي ينعكس أثرها على الخطط الانفاقية التي تعتمدها السياسات الملية، فينخفض على أثرها الإنفاق العام ويتبعه انخفاض في الاستثمار ومن ثم انخفاض في الطلب الكلي فالإنتاج لتنتهي بانخفاض في مستويات الإنتاج **(النجفي، 2001: 191)**.

1 .3: مكونات الميزان التجاري.

1 .3 .1: مفهوم الميزان التجاري: يُعرف الميزان التجاري على أنه ‘‘الفرق بين القيمة النقدية لصادرات واستيرادات الدولة خلال مدة معينة" **(الجنابي، 2011: 10)**، ويكون الميزان التجاري على إحدى الحالتين هما:

أ- ميزان تجاري (إيجابي): وهو الذي تفوق صادراته من السلع والخدمات عن استيراداته وهنا يسجل (فائض تجاري) وتُعد كندا، المانيا، واليابان أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصادات مستقرة.

ب- ميزان تجاري (سلبي): أي أن البلد استيراداته أكثر من صادراته، وهذا ما يسمى (بالعجز التجاري)، كالبلدان التي تتمتع باقتصاد متنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ وأستراليا، والميزان التجاري السلبي لا يعد ضمن المفاهيم السلبية أو المتشائمة بل الأمر لا يتُعدى كونه حدث دوري متصل بالدورة انخفاض، لكنه يكون أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي يعتمد اقتصادها على الاستثمار الأجنبي **(بهاء الدين، هجيرة و أحما دوش، 2012: 134)**.

1 .3 .2: أهمية الميزان التجاري: تكمن أهمية الميزان التجاري بكونه يمثل المكون الأهم في ميزان المدفوعات من خلال ما يرتبط بالسلع والخدمات المصدرة والمستوردة، ومن خلاله يمكن تحليل الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات من خلال نوعية المواد المستوردة والمصدرة ودرجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة **(Metay Rudell ,2006:121)**.

1 .3 .3: مكونات الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من:

أ -الصادرات: وتعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي والتي تمثل جزءا من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي **(صخري، 2000: 130)**، كذلك تعرف الصادرات على أنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها.

ويشتمل هيكل الصادرات على تركيبين هما:

1- **التركيب السلعي للصادرات:** الذي يصف طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، إذ كلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميته النسبية على حجم أكبر من السلع المصدرة، دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي، وانخفض هامش المخاطرة التي تواجهها صادرات الدولة في حصولها على العوائد الأجنبية، وعلى العكس من ذلك إذ كلما انخفضت نسبة المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها، أكدت بذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي **(الغريري، 2022 : 81)**.

2- **التوزيع الجغرافي للصادرات:** والذي يكشف عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية (الدول المستوردة)، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دل ذلك على حالة التبعية للاقتصاد القومي فضلا عن حالة التخلف لذا وجب التنوع في الأسواق للتقليل من أثر الصدمات انخفاض والتقليل من التبعية الخارجية **(علي، 2011: 145)**.

ب - **الاستيرادات:** وتعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى، والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، إذ يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل

الدولة، و تحتسب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، كذلك يمكن تعريف الاستيرادات من السلع والخدمات على أنها جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، إذ أن زيادة الاستيرادات ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لهذا فهي تطرح من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي يدل على الإنتاج المنتج داخل حدود البلد، إذ أن تحليل الهيكل السلعي للاستيرادات له أهمية في توضيح طبيعة تطور الاقتصاد القومي ومدى ارتباطه وتبعيته للخارج **(نجا وآخرون، 2019 : 150)**.

1 .3 .4: أنواع الميزان التجاري.

ينقسم الميزان التجاري إلى:

1-الميزان التجاري السلعي (ميزان التجارة المنظورة): ويضم هذا الحساب قيم المعاملات التجارية للسلع المادية من صادرات ويدل إليها بحساب دائن، أما الاستيرادات فيدل إليها بحساب مدين، ويسمى الفرق بين الصادرات والاستيرادات بميزان التجارة المنظورة، وسميت بالمنظورة لكونها ملموسة ماديا وتمر عبر الجمارك، وتعتمد دقة حساباتها بدرجة تطور النظام الجمركي ومدى تطور الأجهزة الفنية الجمركية، ناهيك عن الاستقرار الأمني.

2-الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة): ويشمل كافة الخدمات التي يتم تبادلها بين الدول (السياحة، النقل، التأمين، الخدمات الحكومية وعوائد رأس المال) والخارج **(أحمد وزكي، 2007: 222)**، ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في:

أ- خدمات النقل: تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استخدام الأجانب لوسائل النقل المحلية بتكاليفها المختلفة، سواء أكانت برية، بحرية أو جوية، أما في الجانب المدين فتسجل مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استخدام وسائل النقل.

ت- خدمات التعليم: هي نفقات ومصروفات تخص البعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

ث- الاتصالات: تتمثل في خدمات البريد والاتصالات، إذ تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

ج- التأمين: ويشمل كل مدفوعات التأمين الخاصة بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، أما في الجانب الدائن فتقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، أما المبالغ المستحقة عند حصول الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب المدين، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب الدائن.

ح- نفقات الحكومة: وهي النفقات الحكومية المحلية في الخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، فضلا عن نفقات السلك العسكري في الخارج، المعاشات.. الخ، وتسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

خ- عائدات الاستثمار: وهو الدخل الذي سيعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في الدخل من الاستثمار المباشر، أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة، والدخل الذي لا يعود إلى

المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكتئاب في أسهم ورأس مال الشركات ويكون الدخل الذي ينجم عن هذه الأصول على هيئة فوائد وأرباح، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من الشركات الأجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين **(يونس، 2007 : 172-173)**.

1 .3 .5: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث باستمرار وبصورة شائعة، فإن حالة التوازن لا تتحقق في الواقع إلا نادرا، وكل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري عن طريق تقييد إستيراداتها السلعية قدر المستطاع وزيادة صادراتها بغية الوصول إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصاد.

أ: التوازن في الميزان التجاري(خلف، 2004: 121): يقصد بالتوازن في حسابات الميزان التجاري تساوي كل من جانبي الدائن والمدين، وبمعنى آخر تساوي المطلوبات المستحقة على بلد ما من البلدان الأخرى مع مستحقات البلد تجاه العالم الخارجي، وبمفهوم أشمل تساوي كل من الصادرات مع الإستيرادات، وحالة التوازن هذه تعني ثبات الأسعار المحلية والذي من خلاله يتحقق التوازن الداخلي، وكنتيجة لهذا التوازن ستتجه أسعار الصرف نحو الثبات محققة بذلك التوازن الخارجي وبالتالي الوصول لتحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

ب: الاختلال في الميزان التجاري (لعروق، 2005: 42).: يُعد الاختلال في الميزان التجاري احد النتائج المترتبة على الدورات انخفاض والتي تعني زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، وهذه الزيادة، أما أن تكون في حقوق البلد المترتبة على مطلوباته في البلدان الأخرى وتسمى هذه الزيادة بالفائض، أو عندما يتفوق الجانب المدين على الجانب الدائن في الميزان وتسمى بالعجز وذلك عندما تتجاوز المطلوبات المستحقة على البلد للبلدان الأخرى، وهنالك ثلاثة أنواع للإختلال في الميزان التجاري وكما هو موضح في أدناه :

1- **الاختلال الدوري:** يتعرض الميزان التجاري للدول الرأسمالية المتقدمة لهذا النوع من الاختلال أكثر من غيرها ويرتبط بتقلبات النشاط الاقتصاد، يحدث دوريا وبشكل مستمر ويرتبط بحالة الازدهار والرواج الاقتصاد لمنتجاتها، الأمر الذي يدعم قدرتها التصديرية وينجم عنه زيادة الصادرات على الإستيرادات وبالتالي تسجيل فائض في الميزان التجاري، ويحدث العكس في حالة الكساد (الانكماش) في النشاط الاقتصاد.

2- **الاختلال الطارئ:** يحدث هذا النوع من الاختلالات تحت وطأة ظروف معينة أو أي حالات استثنائية أو طارئة كالحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات انخفاض كفرض الحصار مثلا، يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة **(خلف، 2004 : 130)**.

3- **الاختلال الدائم:** غالبا ما يحدث هذا النوع من الاختلال في اقتصادات البلدان النامية، وهو الاختلال المرتبط بالهيكل الاقتصاد للبلد، ويحدث هذا النوع والذي يطلق عليه تسمية (الاختلال البنيوي أو الهيكلي) نتيجة إعتماد البلد على الإستيرادات بشكل يفوق الصادرات بكثير، مما يؤدي إلى حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر **(الأمين، 2005 20)**.

1 .3 .6: أسباب الاختلال في الميزان التجاري: تختلف أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، فضلا عن السمات المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين مجموعتين من الأسباب انخفاض وغير انخفاض:

1 .3 . 6. 1: **الأسباب انخفاض وتشمل:**

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية**: إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات مقابل انخفاض الاستيرادات وانتهاءً بحصول اختلال في الميزان التجاري للدولة **(Samuelson & Nordhaus , 2005 : 619)**.

ب- **أسباب هيكلية:** وهي الأسباب المرتبطة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني لاسيما هيكل التجارة الخارجية سواء أكانت صادرات أم إستيرادات، وهذا ما ينطبق على اقتصادات البلدان النامية، التي يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية التي تؤثر على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية **(السريني، 2009: 208).**

ت- **أسباب دورية:** تتأثر معظم الدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري بالتقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصاد، وتبعا للدورات انخفاض التي تمر بها الدولة كالأزمات انخفاض المتكررة التي تلامس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على البلدان النامية وأثر ذلك على حركة الصادرات، لاسيما أن أسواق البلدان النامية تُعد أسواق خارجية هامة لها، ناهيك عن تغيرات أذواق المستهلكين داخل البلد وخارجه، والذي من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب فضلا عن تأثيره على هيكل التجارة الخارجية **(عبد الباقي، 31:2001)**، كذلك العوائق التجارية (التعريفة الجمركية ونظام الحصص) التي من شأنها التأثير على حرية التجارة الخارجية ، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها وذلك بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، الأمر الذي سيؤثر على القدرة التنافسية للدولة وبالتالي التأثير على حركة الصادرات والإستيرادات **(تقي الدين الحسني، 1999: 126)** .

1. 3 .6 .2: الأسباب غير انخفاض وتشمل :

أ- **عوامل طبيعية:** والتي تتمثل بالاختلالات أو المتغيرات الجوية وما قد ينجم عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر نفاذ الثروات الطبيعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في صادرات بعض السلع الزراعية، وارداتها من السلع الضروري **(صيد ،2013 : 101).**

ب- **التقدم التكنولوجي:** وما يرتبط به من اختراعات عالمية، إذ أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات البلدان النامية مرتفعة، ناهيك عن أن التقدم التكنولوجي يمكن الاستغناء عن المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من البلدان النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه البلدان، والتي تمثل المصدر الأهم في تجارتها الخارجية، مما سيؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي سيعمل إلى اضعاف القدرة التنافسية للبلدان النامية وهو ما سينعكس على الميزان التجاري.

ت- **الظروف السياسية:** كالحروب والنزاعات أو المقاطعات انخفاض وما لها من أثر على معدلات الصادرات وعلى الوجه الأخص إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

ث- **النمو الديموغرافي:** إذ إن زيادة النمو الديمغرافي ينجم عنه زيادة الطلب على الاستيرادات لاسيما الاستهلاكية منها، فضلا عن تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تعمل على زيادة النفقات، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

ج- **الاضرابات العمالية:** والتي يكون أثرها أكبر في الدول الصناعية المتقدمة، لأنها تؤدي إلى أرباك العملية الانتاجية وزيادة التكاليف وينعكس ذلك على شكل زيادة في الاستيرادات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير**(حشيش و شهاب، 2003: 123).**

4.1: أثر صدمات أسعار النفط على مكونات الميزان التجاري.

وإن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط إما أن تكون إيجابية أو سلبية، ويقصد بالصدمة النفطية الإيجابية للبلدان المصدرة للنفط حصول زيادة مفاجئة في أسعار تصدير النفط، ولهذا النوع من الصدمات دور كبير بدخول الاقتصاد في مرحلة الانتعاش من الدورة انخفاض من خلال التأثير الإيجابي على الصادرات فيزداد الإنفاق العام الاستثماري، لاسيما إذا كانت الدولة تعتمد على القطاع النفطي كمصدر أساسي لتمويل إنفاقها العام **(اللامي،2017: 75)**، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على بعض المتغيرات انخفاض، وسيزيد الطلب الكلي تبعا لذلك، وسيؤدي إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج، فتزداد الدخول، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وأما الصدمة النفطية السالبة فتعني حدوث انخفاض مفاجئ في أسعار صادرات النفط **(النجفي، 2001: 191)**، وأن هذا الهبوط في سعر السوق العالمي يؤثر على الخطط الانفاقية للدولة، فينخفض الإنفاق العام مصحوباً بانخفاض الفرص الاستثمارية وانخفاض الطلب الكلي، وينخفض الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات.

المبحث الثاني : تحليل أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري.

1.2: واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (2004-2022)

ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على النفط الذي يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهو اقتصاد احادي الجانب ونتيجة للظروف انخفاض والسياسية التي مر بها الواقع الاقتصاد العراقي فانه يعاني من ضعف في بنيته التحتية واختلال هيكله، ويعاني من مشاكل عديدة مثل الكساد والتضخم وغيرها من المشاكل التي تؤثر على تطوره وازدهاره، ويعد النفط المصدر الأهم من مصادر العائدات النقدية والمالية، والمورد الأساس لتمويل عملية التنمية، فهو يشكل ما يقارب ثلثي الناتج المحلي الإجمالي **(الحمداني ،2020: 164)**، لذا فإن ما يتعرض له هذا القطاع من صدمات في السوق النفطية سينعكس بنحوٍ مباشر على الأنشطة التنموية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن كونه عصب الحياة للاقتصاد العراقي والمصدر الاساسي لتوليد الدخل القومي وتمويل عمليات الإستيراد، ويشكل الاحتياطي النفطي العراقي ثالث أكبر احتياطي للنفط الخام على مستوى العالم بعد السعودية وايران، وبالتالي فإن لتقلبات اسعار النفط العالمية الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي، الأمر الذي جعله عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات اسعار النفط على المستوى العالمي، ويقصد بسعر النفط "القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقدرة بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبر عمه بالوحد النقدية الأمريكية، وإن لتطورات اسعار النفط

انعكاسات واضحة على الايرادات النفطية فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق **(الأنباري ،2016: 7)**.

2. 2 : نسبة إنتاج النفط الخام في العراق إلى النفط الخام في العالم ودول الأوبك .

إن التغيرات في حجم الطاقة الإنتاجية تؤثر بشكل كبير على حجم العوائد النفطية وتتوافق معها في الارتفاع والانخفاض، وإن حجم الإنتاج يحتاج إلى الكثير من النفقات الرأسمالية الضخمة لتطوير وسائل الإنتاج وطرح ما تنتجه إلى الأسواق المحلية لمواجهة الطلب المتزايد على النفط، فضلاً عن إن تقنيات الإنتاج الحديثة تساعد على مضاعفة الإنتاج النفطي وتؤثر بشكل إيجابي على العوائد النفطية **(حسن،2002: 11)**. ولقد تعرض الإنتاج النفطي إلى الكثير من الصعوبات التي أعاقت العملية الإنتاجية كضعف الجانب التكنولوجي وتردي الوضع الفني للمصافي وأنابيب النقل وإرتفاع تكاليف إعادة تأهيل القطاع النفطي، ناهيك عن المشاكل الإدارية والتنظيمية والفساد الإداري والمالي ، ومن خلال بيانات جدول (1) يمكن ملاحظة أن الإنتاج النفطي قد أرتفع نسبياً بعد عام (2003) ليصل إلى (2107) الف برميل يوميا، وبنسبة مساهمة بلغت (3.0%) من إنتاج العالم و(7.1%) من إنتاج الأوبك للعام (2004) وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية وزيادة استغلال الآبار النفطية نتيجة زيادة مستوى الإستثمار في القطاع النفطي الأمر الذي شجع على زيادة الإنتاج النفطي، إلا أن الزيادة الحقيقية في مستوى الإنتاج كانت بعد عام (2009) على أثر جولات التراخيص النفطية مع الشركات النفطية العالمية فقد وصل الإنتاج النفطي العراقي إلى (2980) الف برميل يومياً عام (2013)

جدول (1): نسبة إنتاج النفط الخام في العراق إلى أنتاج العالم وإنتاج الأوبك للمدة (2004-2022)

السنوات	(1) إنتاج العالم	(2) إنتاج العراق	(3) نسبة المساهمة % (1/2)	(4) إنتاج الأوبك	(5) نسبة المساهمة % (4/2)
2004	71208.0	2107.0	3.0	29514.0	7.1
2005	72354.0	1913.0	2.6	30624.0	6.2
2006	81523.0	1963.0	2.4	30827.0	6.4
2007	86422.0	1851.0	2.2	31786.0	5.8
2008	84049.2	2280.5	2.6	31570.3	6.8
2009	71066.0	2336.0	3.3	29084.5	8.1
2010	71810.4	2358.0	3.3	29180.3	8.1

8.8	30015.5	3.7	2558.0	72204.8	2011
9.1	32675.9	4.0	2927.5	75302.9	2012
9.3	32060.7	4.0	2980.0	75396.8	2013
10.1	30742.0	4.1	3110.0	76237.3	2014
11.7	32082.0	4.8	3744.0	78677.6	2015
12.7	32733.6	5.2	4164.0	79955.8	2016
13.7	32761.2	5.2	4469.0	85540.0	2017
18.5	23786.1	5.1	4410.0	87250.0	2018
19.5	23532.1	5.0	4576.0	87058.0	2019
19.1	20972.8	4.8	3998.0	82967.0	2020
18.4	21553.0	4.8	3971.1	82983.0	2021
18.5	24074.4	5.1	4453.0	88031.0	2022
11.5	28925.0	3.96	3166.8	79475.6	المتوسط
			4.02	1.12	معدل النمو المركب

- **المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:**
- **بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير إحصائية متنوعة .**
- **بيانات عام (2022) تقديرية**
- **نسبة المساهمة= (إنتاج العراق/إنتاج العالم)*100**

وبنسبة مساهمة (4.0%) من إنتاج العالم و (9.3%) من إنتاج الأوبك، وبلغ سعر البرميل الواحد للعام ذاته (107) دولار، وعلى الرغم من الأوضاع الأمنية الغير مستقرة التي عانى منها العراق بعد عام (2014) بسبب دخول (داعش) إلى أغلب المناطق الشمالية والغربية إلا أن الإنتاج النفطي لم يتأثر بشكل كبير وذلك لأن أكثر المناطق إنتاجاً للنفط الخام هي المناطق الجنوبية، وشهد النفط الخام تناقصاً كبير عام (2017) في كميات النفط الخام المنتج إذ بلغت نسبة مساهمتها (5.1%) من إنتاج العالم و (18.5%) من إنتاج دول الأوبك، وإنخفض الإنتاج من (4469) الف برميل يومياً إلى (4410) الف برميل يومياً في عام (2018)، وأخذ الإنتاج النفطي العراقي بالتزايد بشكل كبير على أثر إدخال التقنيات

التكنولوجية الحديثة في البحث والتنقيب عن النفط الخام إلى أن وصل إلى (4164) الف برميل يومياً عام (2016) وبنسبة مساهمة مقدارها (5.2%) من إنتاج العالم و(12.7%) من إنتاج الأوبك، أما في عام (2020، 2021) فقد إنخفض إنتاج النفط العراقي كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا ليصل إلى (3998، 3971.1) الف برميل يومياً على الترتيب ، بنسبة مساهمة بلغت (4.8%، 4.8%) على الترتيب من أنتاج العالم و نسبة مساهمة (19.1%، 18.4%) على الترتيب من إنتاج دول الأوبك واللذان انخفاضا أيضاً تبعاً لتلك التداعيات، وفي بداية عام (2022) شهد الإنتاج النفطي إرتفاع في كميته إذ بلغت (4453) الف برميل يومياً وبنسبة مساهمة من إنتاج العالم بلغت (5.1%) و (18.1%) من إنتاج دول الأوبك إذ وافقت أوبك على زيادة إنتاج العراق بمقدار (400) الف برميل يومياً للمساعدة في دفع انتعاش الاقتصاد العالمي والذي أدى إلى إرتفاع إنتاج النفط الخام نتيجة التحسن في إرتفاع أسعار النفط العالمية إذ بلغ سعر البرميل الواحد لنفس العام (95) دولار **(التقرير الاقتصاد السنوي للبنك المركزي،2021: 31)**. والشكل (1) يوضح نسبة إنتاج النفط الخام في العراق إلى أنتاج العالم وإنتاج الأوبك للمدة (2004-2022).

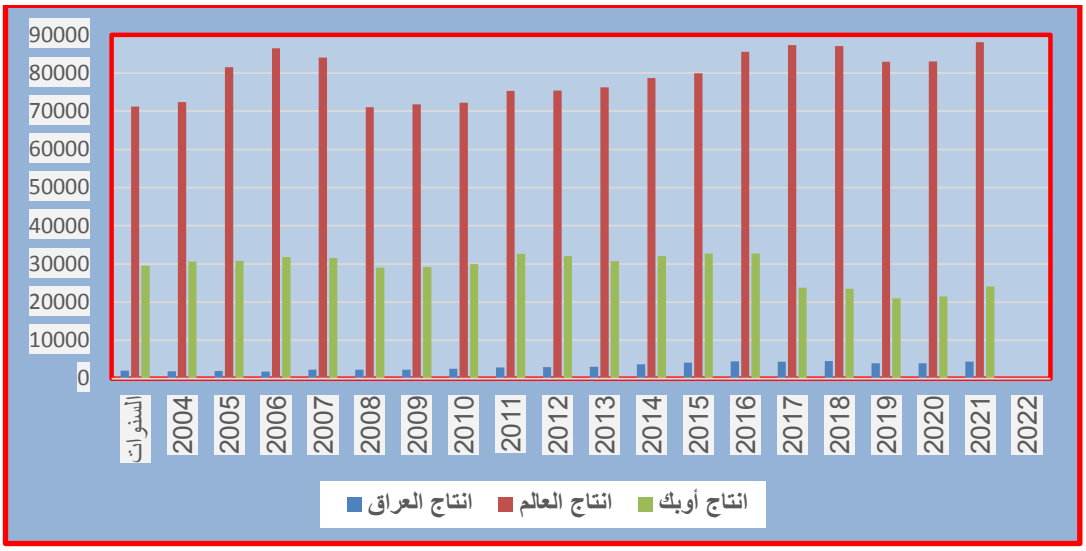

شكل (1) **نسبة إنتاج النفط الخام في العراق إلى أنتاج العالم وإنتاج الأوبك للمدة (2004-2022)**

- **إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).**

2. 3: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد القطاع النفطي هو الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعياً لاعتماده على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، وأن أي تقلبات داخلية أو خارجية يؤثر على هذا القطاع وينعكس بشكل أو بآخر على هيكل الناتج المحلي والاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

من خلال الجدول (2-2) نجد إن هنالك تباين لنسب المساهمة في القطاعات انخفاض بالنسبة لتكوين الناتج المحلي الإجمالي من بلد إلى آخر. ونظراً لمسار التنمية في العراق واعتمادا على هذا التباين نجد أنَّ هناك نتيجة واضحة تتمثل بتصدر قطاع النفط الخام على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وأنَّ أي تقلبات خارجية أو داخلية ستؤثر على هذا القطاع وينعكس بشكل مباشر على هيكل الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام (2003) شهد العراق حرباً شرسة من قبل قوات الاحتلال الأمريكي ومن حالفهم من الدول، وقد أثرت بشكل مباشر على مساهمة القطاعات انخفاض المساهمة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي تمثلت بقطاع (الخدمات، الصناعة، الزراعة، والنفط الخام)، إنَّ أهم ما برز في عام

(2004) التطور الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي على أثر ارتفاع ايرادات النفط الخام. وبلغ معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي (53.44%) مسجلاً أعلى معدل تغير سنوي خلال مدة الدراسة. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (101845262.4) مليون دينار، فيما ارتفعت واردات قطاع النفط الخام إلى (56219966.4) مليون دينار لتصبح مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (55.23%)، بسبب ارتفاع معدل التغير السنوي لصادرات العراق النفطية بنسبة (246.46%) للعام ذاته. واستمر تطور الناتج المحلي الإجمالي وايرادات القطاع النفطي الخام للسنوات اللاحقة مع ملاحظة تذبذب نسب مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حتى عام (2009) وقد أثرت الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط العالمية وانخفضت على أثر ذلك إيرادات قطاع النفط الخام إلى (56231242.7) مليون دينار بنسبة مساهمة منخفضة (45.10%) لينخفض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى (3.4%) في العام ذاته بعد ان بلغت واردات النفط الخام (87166401.2) عام (2008).

جدول (2-2) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	(1) الناتج المحلي الإجمالي	(2) معدل التغير السنوي %	(3) القطاع النفطي	(4) الأهمية النسبية % (1/3)	(5) القطاعات الأثر	(6) الأهمية النسبية % (1/5)
2004	101845262.4	-	56219966.4	55.2	45625296	44.8
2005	103551403.4	1.7	52063617.6	50.3	51487785.8	49.7
2006	109389941.3	5.6	54882462	50.2	54507479.3	49.8
2007	111455813.4	1.9	59018094.5	53.0	52437718.9	47.0
2008	120626517.1	8.2	87166401.2	72.3	33460115.9	27.7
2009	124702075	3.4	56231242.7	45.1	68470832.3	54.9
2010	132687028.6	6.4	68401971.5	51.6	64285057.1	48.4
2011	142700217	7.6	74185744.8	52.0	68514472.2	48.0
2012	162587533.1	13.9	83805694.2	51.5	78781838.9	48.5
2013	174990175	7.6	86435888.5	49.4	88554286.5	50.6

47.6	85139550	52.4	93811856.9	2.3	178951406.9	2014
40.8	74991603.7	59.2	108624648.4	2.6	183616252.1	2015
35.3	73789200.8	64.7	135142908.9	13.8	208932109.7	2016
36.8	75540981.6	63.2	129589085.3	(1.8)	205130066.9	2017
36.9	74890873.2	63.1	127885395.7	(1.2)	202776268.9	2018
37.2	78788963.2	62.8	133000811.5	4.5	211789774.7	2019
40.6	79145535.8	59.4	116257013.7	(7.7)	195402549.5	2020
42.0	83792147.5	58.0	115485658.8	2.0	199277806.3	2021
39.3	83739852.8	60.7	129424554.2	7.0	213164407	2022
43.47	69260189	56.53	93033316.7	4.3	162293505.7	المتوسط

- **المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :**
- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية، نشرات لسنوات متعددة.**

إن الظروف التي مر بها العراق خلال المدة (2013-2016) خلال حربه مع الإرهاب أثقلت كاهل الحكومة العراقية من جانب، وتناقص صادرات النفط العراقي وانخفاض أسعار النفط العالمية من جانب آخر، الأمر الذي أدى إلى حصول خلل في هيكل قطاع النفط الخام انعكس بتذبذب مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ذاتها. إذ بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (49.4%) عام (2013) ليصبح الناتج المحلي الإجمالي (174990175) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (7.6%) للعام ذاته. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي (208932109.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (13.8%) لعام (2016) وارتفعت إيرادات النفط الخام إلى (135142908.9) مليون دينار بمعدل تغير سنوي (24.41%) للعام ذاته. وعليه ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط

الخام في الناتج المحلي الإجمالي إلى (64.7%). وبعد انتهاء الحرب وتحرير العراق من شر الإرهاب عام (2017) وتحسن أسعار النفط، يلاحظ انخفاض كل من الناتج المحلي الإجمالي وايرادات قطاع النفط الخام إلى(205130066.9، و129589085.3) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (1.8 -%) للعام ذاته نتيجة لانخفاض الناتج المحلي النفطي. ويلاحظ من الشكل (2-2) بأن فجوة الناتج عانت خلال المدة (2020-2021) من معدلات سلبية بسبب إنعكاسات جائحة كورونا والاجراءات المشددة التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة تفعيل التباعد الاجتماعي والحجر الصحي إذ بلغ معدل التغير السنوي (7.7-%) للعام (2020)، الأمر الذي انعكس على انخفاض أسعار النفط العالمية مما ترتب عليه انخفاض في العرض العالمي للنفط نتيجة قيام منظمة الأوبك(OPEC) بتفعيل إتفاقات لخفض الإنتاج النفطي وذلك لإحتواء تداعيات جائحة كورونا إذ بلغت نسبة المساهمة لمنتوجات القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (59.4%) للعام نفسه، وبدأت هذه الفجوة بتسجيل معدلات نمو موجبة منذ الفصل الثاني لعام (2021) وبحلول عام(2022) أصبحت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (60.7%)، وذلك بسبب الإرتفاع الحاصل في كمية المنتجات النفطية المصدرة إذ بلغت نسبة المساهمة للإنتاج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (60%) وزاد على أثر ذلك معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (7.0%) نتيجة قيام منظمة الأوبك(OPEC) بزيادة حصة التصدير لثلاث دول من بينها العراق بالتزامن مع تحسن الطلب العالمي على النفط جراء تقلص تداعيات (كوفيد-19)، فضلاً عن التحسن في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي الذي بلغت نسبة مساهمته (39.3%)(**تقرير آفاق الاقتصاد العراقي، 2020: 2)**.والشكل (2) يوضح مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).

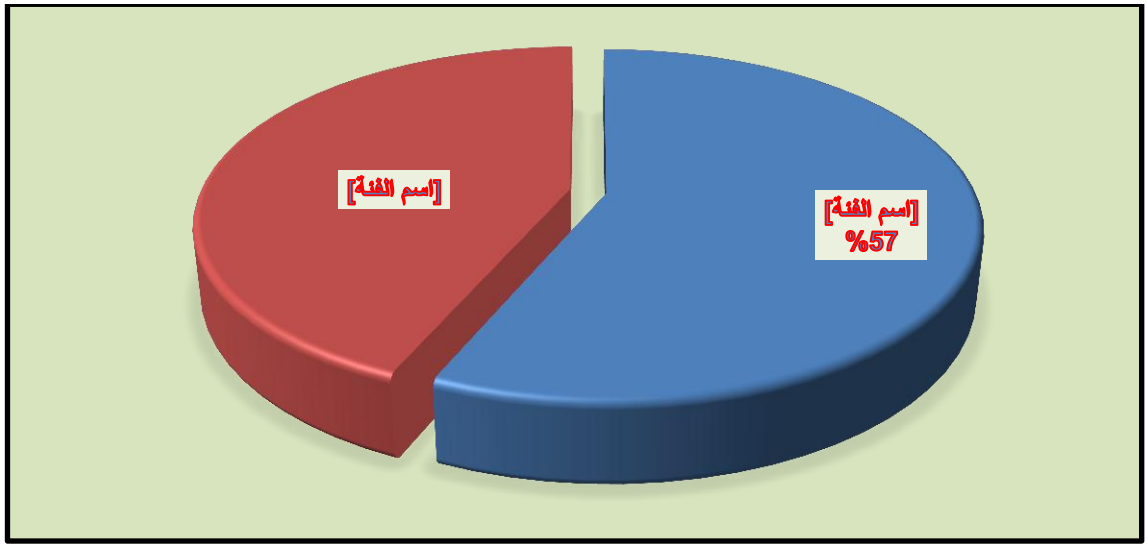

الشكل (2) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2022)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

2. 4: مساهمة إيرادات النفط الخام في الإيرادات الفعلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).

تعد الإيرادات النفطية المورد الأهم والرئيس في تكوين الإيرادات العامة التي تعدها السياسة المالية الأداة الأهم في إدارة النفقات العامة التي تقتضيها كل مراحل التنمية ولهذا فان الإنفاق العام يتم تمويله من مصدر نفطي بنسبة كبيرة مما يشكل خطورة على مجمل الاقتصاد العراقي، وهذا يعني ان اي انخفاض في الصادرات النفطية يؤدي إلى حدوث خلل في الميزان التجاري، ومن خلال بيانات الجدول (3) يتضح لنا إرتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية عام (2004) لتصل إلى (99.0%) من الإيرادات الفعلية، واستمر هذا الإرتفاع إلى عام (2008) الذي بلغت فيه الأسعار ذروتها في السوق العالمية إلى (105) دولار للبرميل الواحد، وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية(98.6%)من الإيرادات الفعلية، ويعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها الأسواق النفطية في تلك المدة ومن ذلك بدأت محاولات دول الأوبك التنويع من صادراتها والإبتعاد عن الأحادية في التصدير التي يكون النفط الخام هو السلعة المصدرة عن طريق تبني برامج اقتصادية عملية لغرض الإنتقال من قطاع تصديري تقليدي يعتمد على المحروقات

إلى قطاع تصديري متنوع عن طريق الإستثمار الأجنبي وتشجيع الخصخصة **(الأنباري ،2016: 10)**،

ومن منتصف هذا الفصل بدأت الأسعار بالانخفاض في بداية السنة التالية كإحدى تداعيات الأزمة انخفاض العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتي أثرت بشكل كبير على سوق النفط الدولية مسبباً تراجع في أسعار النفط **(الحمداني ،2020: 11)**، ولهذا إنخفضت الإيرادات من النفط الخام عام (2009) إذ بلغت نسبة مساهمتها من الإيرادات الفعلية (93%)وهي نسبة منخفضة إذ ما قورنت بالسنوات السابقة وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط إلى

جدول (3): مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات الفعلية في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	(1) الإيرادات الفعلية	(2) معدل التغير السنوي %	(3) الإيرادات النفطية	(4) نسبة المساهمة % (1/3)	(5) سعر النفط
2004	32982739	-	32627203	99.0	36
2005	40502890	22.8	39480069	97.5	51
2006	49055545	21.1	46534310	94.9	61
2007	54599451	11.3	53162592	97.4	69
2008	80252182	47.0	79131752	98.6	94
2009	55209353	(31.2)	51719059	93.7	61

77	95.2	66819670	27.1	70178223	2010
107	98.1	98090214	42.5	99998776	2011
109	97.6	116597076	19.5	119466403	2012
106	97.3	110677542	(4.8)	113767395	2013
96	92.1	97072410	(7.4)	105386623	2014
50	77.2	51312621	(36.9)	66470252	2015
41	81.4	44267063	(18.1)	54409270	2016
53	84.1	65071929	42.1	77335955	2017
70	89.7	95619820	37.8	106569834	2018
64	92.2	99216318	0.94	107566995	2019
41	86.2	54448514	(41.3)	63199689	2020
70	87.3	95270298	72.6	109081464	2021
95	95.0	153623277	48.2	161697437	2022
71.105	92.34	76354828	14.07	82512130	المتوسط
		%8.5		%8.73	معدل النمو المركب

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على :

-وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، نشرات سنوية متنوعة.

-نسبة المساهمة =(الإيرادات النفطية/الإيرادات العامة) * 100

(40) دولار للبرميل الواحد بدلاً من السعر المفترض سابقاً(94.5) دولار للبرميل الواحد، ثم جرى تخفيض ثاني وثالث للعام نفسه لذا فأن موازنة (2009) قد تم تعديلها أكثر من مرة بسبب انخفاض أسعار النفط، ومن ثم ارتفعت الإيرادات النفطية إلى (66819670) مليون دينار في العام (2010) وبنسبة مساهمة بلغت (95.2%) من الإيرادات الفعلية بسبب إرتفاع أسعار النفط إذ بلغ سعر النفط الخام (77.5) دولار للبرميل الواحد، واستمر الإرتفاع حتى وصل في العام

(2012) إلى (116597076) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (97.6%) من الإيرادات الفعلية، وقد تذبذبت نسبة مساهمة القطاع النفطي خلال السنوات (2015، 2016) في تمويل الإيرادات الفعلية للموازنة العامة. ويرجع هذا التذبذب إلى انخفاض أسعار النفط كنتيجة حتمية لدخول داعش إلى الأراضي العراقية إذ بلغت الإيرادات الفعلية(66470252، 54409270) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (36.9%- ،18.1%-) وبلغت الإيرادات النفطية (51312621 ، 44267063) مليون دينار على الترتيب، وبنسبة مساهمة بلغت (77.2% ، 81.4%) من مجمل الإيرادات الفعلية وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام العالمية التي اصبحت (44.7 ، 36.0) دولار للبرميل الواحد **(موسى،2019 :20)**. ومن ثم ارتفعت الإيرادات الفعلية (العامة) نتيجة إرتفاع أسعار النفط التي بلغت (60.4) دولار للبرميل الواحد، إذ بلغت الإيرادات العامة (107566995) مليون دينار عام (2019) وبمعدل تغير سنوي(0.94%)، وبلغت مساهمة الإيرادات النفطية (92.2%) من الإيرادات العامة للعام نفسه، وبدأت تداعيات جائحة كورونا تلقي بظلالها على مجمل الاقتصادات بصورة عامة ومنها الاقتصاد العراقي لذا انخفضت الإيرادات العامة للعام (2020) إذ بلغت (63199689) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (41.3%-)، وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (86.2%) من الإيرادات العامة، وفي العام (2021،2022) نلاحظ تعافي الإيرادات النفطية بسبب إرتفاع أسعار النفط التي بلغت (70، 95) دولار على الترتيب والتي أدت إلى إرتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة التي بلغت (87.3%،95.0%) على الترتيب، وبلغ متوسط الإيرادات النفطية للمدة (2004-2022) ما يقارب (82512130) مليون دينار ومعدل نمو مركب بلغ (8.73%)، أما متوسط الإيرادات الفعلية فقد بلغ (76354828) وبمعدل نمو مركب بلغ (8.5%).

والشكل (3) يوضح مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات الفعلية في العراق للمدة (2004-2022)

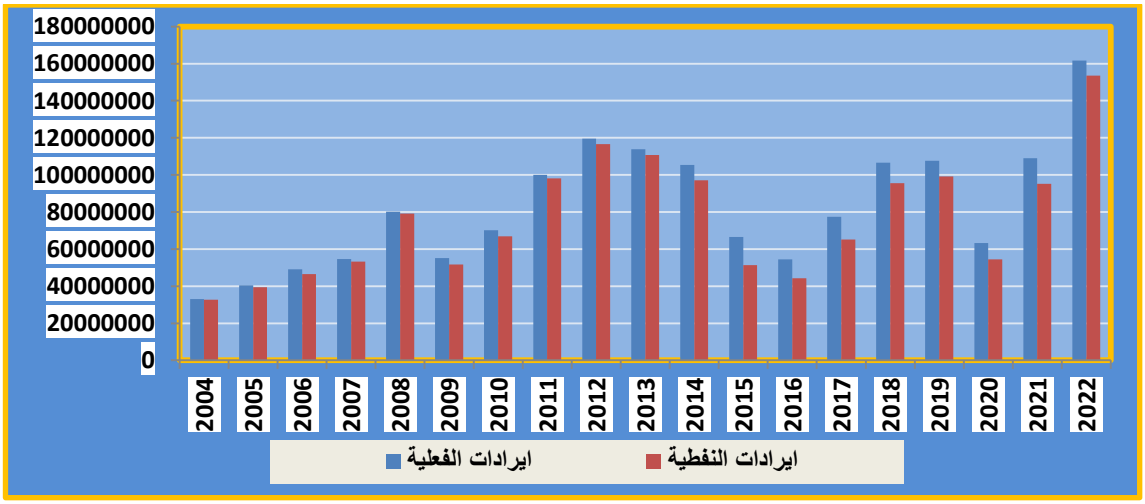

الشكل: (3) مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات الفعلية في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (3).

2. 2: أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022).

ترتبط أسعار النفط بالدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء وبالتالي فأن التقلبات التي تحدث في عرض النفط والطلب عليه هي السبب الأساس في تقلبات أسعاره، إذ تؤثر هذه التقلبات على مكونات الميزان التجاري للدول الريعية من خلال

حجم الصادرات النفطية التي تؤدي إلى اختلاله بالفائض او بالعجز وذلك لأن النفط يُعد سلعة استراتيجية تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية، وأن التقلبات التي تحدث في اسعار النفط (ارتفاعا وانخفاضاً) ستؤدي حتماً إلى اختلال في حجم التجارة الخارجية والذي من الممكن أن يؤدي مستقبلاً إلى نمو مؤشر الانكشاف الاقتصاد(التبعية السياسية للبلدان المسيطرة على الأسواق العالمية)، ومن خلال تتبعنا الجدول (4) يتبين بأن قيمة الصادرات الكلية لعام (2004) أتسمت بالزيادة تدريجياً حتى سنة (2008) إذ بلغ سعر البرميل الواحد (94) دولار نتيجة الرواج الذي شهدته البلدان الآسيوية والتي تُعد شريكة مهمة للعراق أبرزها الصين والتي تعد المستورد الأكبر للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية إذ إرتفعت إستيراداتها من النفط الخام من (3) مليون برميل يومياً في بداية عام (2006) إلى (4) مليون برميل في عام (2008)، وبلغت قيم صادرات العراق للمدة (2006-2008) ما يقارب (48780390.6، 51158039.1، 79028558.7) مليون دينار على الترتيب، وبمعدل تغير سنوي بلغ (22.06%، 4.87%، 54.48%)، أما في عام (2009) فقد إنخفضت قيمة صادرات العراق نتيجة أنهيار أسعار النفط بعد سبتمبر(2009) وبشكل حاد وسريع حتى وصلت إلى (51473565) مليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط إلى (61) دولار للبرميل الواحد بسبب الأزمة المالية العالمية، وأنعكس هذا التراجع في أسعار النفط بإتجاهين الأول إيجابي، وتمثل في تخفيف الأعباء المالية وانخفاض على الدول المستوردة للنفط كونها اشترت النفط بأسعار رخيصة جداً، وهذه السمة الإيجابية الوحيدة للأزمة المالية العالمية، والتي استفادت منها بشكل خاص الدول الرأسمالية، والإتجاه الثاني السلبي والذي أنعكس على البلدان النامية والدول المصدرة للنفط بظهور عجوزات كبيرة في موازينهم، والعراق واحد من تلك البلدان الريعية الذي يعتمد اقتصاده بشكل كامل على صادراته والتي تراجعت لتصل (51473565) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (34.87%) عام (2009) بسبب انحسار الطلب الكلي على النفط إذ سجل الطلب العالمي انخفاضاً يقارب (المليون) برميل يومياً، وهو أكبر انخفاض يسجل على الطلب العالمي للنفط خلال (30) عام مضى.

الجدول (4): أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	(1) أسعار النفط دولار/برميل	(2) معدل التغير%	(3) الصادرات	(4) معدل التغير%	(5) الإستيرادات	(6) معدل التغير%
2004	36	-	29956020	30.83	34050969	49.80
2005	51	41.7	39963945	33.41	45145710	32.58
2006	61	19.6	48780390.6	22.06	36914707.8	(18.23)
2007	69	13.1	51158039.1	4.87	31422753	(14.88)
2008	94	36.2	79028558.7	54.48	48249768.6	53.55
2009	61		51473565	(34.87)	51326145	6.38

				(35.1)		
7.61	55232658	24.10	63880713	26.2	77	2010
9.20	60316542	51.11	96531318	39.0	107	2011
22.65	73980251.4	17.22	113151788.2	1.9	109	2012
2.61	75910914.2	(4.10)	108514489.6	(2.7)	106	2013
5.40	80008354.8	(4.42)	103714534	(9.4)	96	2014
(14.65)	68289455.7	(35.21)	67192475.7	(47.9)	50	2015
(23.64)	52145112	(17.62)	55352469	(288)	36	2016
9.95	57333501	35.82	75180282.6	36.1	49	2017
17.26	67227432	45.95	109726005.5	42.9	70	2018
27.09	85437915	(4.23)	105083227.8	(8.6)	64	2019
(23.78)	65122512	(42.68)	60229946	(35.9)	41	2020
(8.04)	59881920	77.7	107048340	70.7	70	2021
35.49	81135180	62.1	173526150	42.9	100	2022
	59427990		81025908		70.89	متوسط
	4.68		9.69		5.52	النمو المركب

المصدر: الأعمدة (2، 4، 6) من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات:

- **OPEC, Annul Statistical Bulletin, Several Issues, www.opec.org**

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التجارة

وفي عام (2011) ارتفعت أسعار النفط العالمي إذ بلغت (107) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير (39.0%) عن عام (2010) الذي بلغ فيها سعر البرميل الواحد (77) دولار، وفي ضوء هذا السعر أرتفعت قيمة الصادرات والتي

شكلت الجزء الأكبر من إجمالي صادرات العراق والتي بلغت (63880713) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (24.10%) نتيجة إرتفاع الطلب الكلي على النفط، واستمرت الأسعار بالإرتفاع حتى وصلت في عام (2012) إلى (109) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير (1.9%)، وصلت قيمة الصادرات لذات العام ما يقارب (113151788.2) مليون دينار وبمعدل تغير (17.22%) وكان هذا الإرتفاع بسبب تحسن مستوى الاقتصاد العالمي، وفي عام (2014) سجلت الصادرات انخفاضا واضحاً إذ بلغت قيمتها(103714534) مليون دينار بسبب سيطرة عناصر داعش الأرهابية على بعض المنافذ الحدودية وانخفاض سعر النفط إلى دون (96) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سالب (9,4%)، وتوصف أزمة انخفاض أسعار النفط في منتصف (2014) بأنها صدمة عرض إستثنائية لأنها نتجت بسبب عدم توافق المعروض النفطي العالمي مع توقعات الطلب عليه **(Davig, 2015: 6)**، أما في عام (2015) فقد إنخفضت قيمة الصادرات عن الاعوام السابقة لها انخفاضاً كبيرا حيث بلغت (67192475.7) مليون دينار وبمعدل تغير سالب (35.21%) نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمي لتصل (50) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سالب (47.9%)، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية والذي اثر بشكل واضح على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد ريعي ناهيك عن الأعمال التخريبية لداعش التي دمرت غالبية المنشآت الإنتاجية للنفط، وارتفعت صادرات العراق في العامين (2017، 2018) لتصل (75180282.6، 109726005.5) مليون دينار على التوالي بسب تحسن أسعار النفط مقارنة بالسنوات الأخيرة وتحسن الوضع الاقتصاد شيء فشيء على اثر عمليات التحرير التي ساهمت بعودة سيطرة الدولة على الكثير من المنشآت النفطية وانابيب نقل النفط والحقول النفطية التي كانت تحت سطوة العصابات الارهابية لتصل (49، 70) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (36.1%، 42. %)، أما في عام (2020) فقد شهدت الصادرات انخفاضاً كبيرا إذ بلغت (60229946) مليون دينار وبتغير سنوي سالب بلغ (42.68%) بسبب الانهيار الكبير في الاقتصاد العالمي بالمجمل الذي نجم عن (جائحة كورونا-19) والذي أثر على حجم الطلب العالمي على النفط لتوقف الكثير من المنشآت التي تستهلك الطاقة عن العمل ، مما أدى إلى انخفاض أسعاره إذ وصلت إلى ما دون (41) دولار للبرميل الواحد، وبدأت الصادرات بالتعافي منذ نهاية (2021) بسبب تحسن الوضع الصحي وإعلان الكثير من الدول رفع الحضر الشامل والجزئي امام مواطنيها الامر الذي ساهم بعودة الكثير من مصادر الطاقة إلى العمل والذي حرك عجلة الطلب الكلي على النفط وعودة الصادرات إلى الإرتفاع بشكل تصاعدي ليصل سعر البرميل الواحد إلى (100) دولار عام (2022) ولتبلغ قيمة الصادرات لذات العام ما يقارب (173526150) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (62.1%) ، وتعتبر صادرات عام (2022) هي الأعلى طول مدة البحث (2004-2022)، أما الإستيرادات فقد بلغت (34050969) مليون دينار في عام (2004)، وإرتفعت في عام (2005) لتصبح (45145710) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (32.58%)، بعد ذلك إنخفضت في عامي (2007,2006) لتكون على التوالي (36914707.8، 31422753) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (18.23%، 14.88%) على الترتيب، بعدها استمرت قيمة الإستيرادات بالإرتفاع ولغاية عام (2014) حيث بلغ (80008354.8) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب (5.40%) ، والسبب في ذلك هو الإرتفاع الكبير الذي حصل في أسعار النفط وباعتبار العراق بلد ذو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط في القسم الاكبر من صادراته الأمر الذي انعكس على زيادة الرواتب والاجور وزيادة التشغيل وهذا ادى إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإستيرادات من كافة السلع، اما في العامين (2016,2015) فقد انخفضت قيمة الاستيرادات انخفاضاً كبيراً لتكون (68289455.7، 52145112) مليون دينار على التوالي نتيجة انخفاض القدرة الشرائية على السلع والخدمات بسبب انخفاض اسعار النفط إلى ما دون (50، 36) دولار للبرميل الواحد، وكما بينا سابقاً لاعتماد العراق على المورد الواحد في التصدير مما يعني انخفاض الايرادات

وانعكاس ذلك على انخفاض الرواتب والاجور وكذلك انخفاض فرص العمل وهذا ما اثر سلباً على قيمة الإستيرادات بشكل عام. وهو تحول كثير من النفقات الحكومية إلى الإنفاق العسكري بسبب العمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية والذي ساهم في تأخير رواتب الموظفين والاستغناء عن الكثير من النفقات غير الضرورية في سبيل تأمين ما يحتاجه الجهد العسكري في السنوات ذاتها، وأرتفع حجم الإستيرادات للمدة (2017-2019)، إذ بلغت إستيرادات العراق(57333501، 67227432، 85437915) على التوالي وبمعدل تغير سنوي موجب (9.95%، 17.26%، و27.09%) على التوالي، وشهدت الاستيرادات انخفاضاً واضحاً في العامين (2020، 2021) إذ بلغت الإستيرادات العراقية (65122512، 59881920) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (23.78%، 8.04%) بسبب تداعيات جائحة كورونا التي انعكست على الاقتصاد العالمي بالمجمل وخفضت أسعار النفط إذ وصلت أسعار النفط إلى (41، 70) دولار للبرميل الواحد، ثم عادت لترتفع على أثر الصراع (الروسي _الأوكراني) في نهاية (تشرين الأول/2021)، إذ أنتجت هذه الأزمة وما سبقها من تداعيات اقتصادية لجائحة كورونا ضغوطاً مترامية الأطراف على اقتصادات العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص نتيجة سياسة الإغلاق التي أتبعتها الدول للتعامل مع الجائحة والسيطرة على إنتشارها الواسع، وفي عام (2022) أرتفعت الإستيرادات لتصل إلى (81135180) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (35.49%) نتيجة إرتفاع أسعار النفط إلى (100) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تغير سنوي بلغ (42.9%)، وبلغ متوسط أسعار النفط (70.89) دولار للبرميل الواحد ومعدل نمو مركب بلغ (5.52%) لمدة البحث (2004-2022)، أما متوسط الصادرات فقد بلغ (81025908) مليون دينار ومعدل نمو مركب بلغ (9.69%)، وبلغ متوسط الإستيرادات (59427990) مليون دينار ومعدل نمو مركب بلغ (4.68%). والشكل البياني (4) ادناه يوضح أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

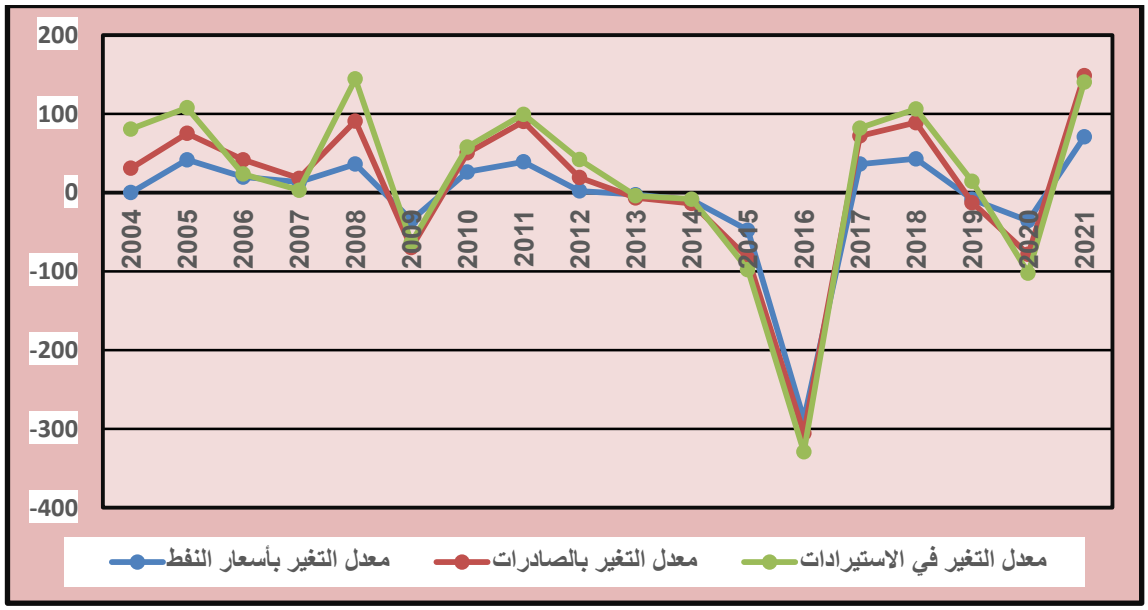

الشكل (4): أثر صدمات أسعار النفط في مكونات الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (4)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

1- إن الاقتصاد العراقي تأثر ومازال يتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية وانخفاض التي مرت عليه وعلى الاقتصادات المتقدمة بل أصبح تابع لها في كل متغيراته، وذلك لإعتماد إيراداته على مورد واحد هو (النفط الخام) الأمر الذي جعله عرضة للصدمات انخفاض بشتى أنواعها.

2- الصفة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي والتي جعلت من الإيرادات النفطية الممول الوحيد لنفقاته إذ بلغت نسبة متوسط مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة ما يقارب (92.34%)، ومتوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (56.53%)، والذي يعتمد في تمويل نفقاته العامة على إيرادات متأتية من القطاع النفطي بنسبة تقترب من(95%) من إجمالي الإيرادات المتحققة خلال مدة الدراسة (2004-2022)، الأمر الذي جعل بقية القطاعات الغير نفطية تعيش حالة التخلف بالرغم من الموارد المتعددة والمتنوعة والإمكانات المتاحة بسبب إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى، وإن زيادة الأنفاق العام سيؤدي حتماً الى حصول زيادة في الدخول المتأتية من المؤشرات غير النفطية من خلال عمل المضاعف إذ ستؤدي زيادة الأنفاق الكلي الى زيادة في حجم الطلب الحكومي باعتباره مكون رئيسي من الطلب الكلي وكمؤثر فاعل في النشاط الاقتصاد وفي القطاعات الأخرى والتي سيزداد طلبها بسبب زيادة حجم دخولها، وبزيادة الطلب والدخل الناتجة عن زيادة الأنفاق سيزداد حتما حجم الإستيرادات، فبزيادة الإستيرادات وثبات حجم الصادرات سيحقق الميزان التجاري عجزاً، والعكس صحيح اذا ما انخفض الأنفاق العام ستنخفض الإستيرادات عبر نفس مسار الدخل والطلب ويحقق الميزان التجاري فائضاً، الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة بصدمة أسعار النفط، والتي تفاقمت تزامناً مع الأزمات السياسية وانخفاض التي عصفت بالاقتصاد العراقي من ناحية والمتمثلة بمخلفات الاحتلال الأمريكي للعام (2003) والحرب التي شنها ضد عصابات داعش (2014)، ومن الناحية الأخرى تأثره بالأزمات انخفاض التي ضربت الاقتصاد العالمي والتي تمثلت بالأزمة المالية العالمية نهاية العام (2008) وجائحة كورونا (2019) والصراع الروسي- الأوكراني في بداية عام (2022).

3- ضعف مساهمة القطاعات الأخرى (غير النفطية) في الإيرادات العامة إذ لم تتعدى (7.66%) و (43.47%) من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن كون (النفط) المكون الأكبر للصادرات إذ تشكل الصادرات النفطية ما يقارب من (80%) من الصادرات الكلية، في حين شكلت المنتوجات النفطية نسبة (14%) والصادرات السلعية الأخرى لم تتجاوز نسبة (6%) من إجمالي الصادرات.

4- ترتبط أسعار النفط بالدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء وبالتالي فأن التقلبات التي تحدث في عرض النفط والطلب عليه هي السبب الأساس في تقلبات أسعاره، إذ تؤثر هذه التقلبات على مكونات الميزان التجاري للدول الريعية من خلال حجم الصادرات النفطية التي تؤدي الى اختلاله بالفائض أو بالعجز وذلك لأن النفط يُعد سلعة استراتيجية تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية، وإن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط (ارتفاعا وانخفاضاَ) ستؤدي حتماً إلى اختلال في حجم التجارة الخارجية والذي من الممكن أن يؤدي مستقبلاً إلى نمو مؤشر الانكشاف الاقتصاد (التبعية السياسية للبلدان المسيطرة على الأسواق العالمية)، والدول التي تصدر النفط والعراق واحد منها أكثر عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعاره من الدول المصدرة للسلع الأخرى غير النفطية.

ثانياً: التوصيات

1- تنويع مصادر الدخل من خلال التوجه لدراسة وضع السوق ومتطلباته ومحاولة فتح الأفق للسوق المفتوح بما يتناسب مع أمكانيات الاقتصاد العراقي وسياساته المالية التي تحاول التقليل من الآثار المترتبة على أحادية المصدر المغذي للإيرادات العامة وعدم استقراره.

2- العمل على استغلال الفوائض المالية الناجمة عن الزيادة في أسعار النفط الخام بأفضل الطرق والأكثر كفاءة، والإبتعاد عن هدرها بزيادة الإنفاق، وإنشاء صناديق سيادية لغرض الإستفادة منها في مواجهة الأزمات التي تخلفها الصدمات انخفاض المناوئة، وتعزيز الوضع المالي للبلد وتحقيق الاستقرار الاقتصاد.

3- إستخدام سياسة دعم الصادرات وتشجيعها من خلال تخفيض العملة المحلية لحث المواطنين داخل البلد على تحويل إنفاقهم من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية، فضلا عن زيادة الطلب الخارجي عليها لانخفاض أسعارها، ودعم الصادرات غير النفطية والإهتمام بتطوير القطاع النفطي، وتقديم الإعفاءات الضريبية على المواد الأولية المستوردة والتي تدخل في الصناعات غير النفطية وفرض تعرفة جمركية مرتفعة على السلع الكمالية والسلع المنافسة للمنتج الوطني.

4- تنويع مصادر الإيرادات الغير نفطية من خلال الإستثمار في الغاز المصاحب للنفط الخام كعملية إستبدال للحرق المصاحب لإستخراجه، والعمل على تطوير المشتقات النفطية الأخرى للإستفادة منها في تلبية إحتياجات البلد الإستهلاكية فضلا عن تدوير فضلات تلك المشتقات واستخدامها في المجالات الصناعية الأخرى.

5- ضرورة التوجه إلى الإستثمار لكونه من المؤشرات المهمة لبيان مدى استقرار اقتصاد ما وتقدمه ولأنه يسهم في تدوير عجلة التطور بما يوفره من فرص عمل لأبناء البلد المعني من خلال خفض سعر الفائدة وزيادة نسبة الإنفاق الإستثماري والذي يعد من متطلبات النهوض بالواقع الإستثماري للبلد فضلاً عن رفد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقروض والدعم، لذلك فإن التوسع في حجم الاستثمار الرأسمالي لأي اقتصاد يبقى عاملاً مهماً في تحقيق الأهداف الموضوعية بالنسبة للخطط الإستثمارية وتطوير البنى التحتية، وفيما يتعلق بالعراق فإن الواقع الإستثماري له مختلف تماما، وذلك لأن القطاعات انخفاض المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي تفوق بطبيعتها قدرة الاقتصاد العراقي لكونه يعاني ولمدة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي تعد النواة لأي نشاط استثماري.

المصادر.

أولاً: المصادر العربية:

1- أحمد، عبدالرحمن يسري وزكي، إيمان محب، (2007)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2- أكيان، بيتر تيريز (2009)، ألف برميل في الثانية نقطة التحول القادمة والتحديات التي يواجها عالم يعتد على الطاقة، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، دبي.

3- الأنباري، مها أحمد حسين، (2016)، تكيف الموازنة الإستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، جامعة الشرق الأوسط.

4- الأمين، بربري محمد، (2005)، سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال المدة (1990-2003)، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف.

5- الجنابي، نبيل مهدي (2013)، كفاءة سوق العراق للأوراق المالية والسياسة النقدية دراسة قياسية للمدة (2006-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية وانخفاض، مجلد (15)، عدد (3).

6- الحمداني، سعد نوري، (2020)، تحديات النمو انخفاض في ظل الهيمنة الريعية: الواقع الحالي والمستقبل، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية وانخفاض، مجلد (16)، العدد (50)، جزء ثاني.

7- الحسيني، تقي (2002)، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية.

8- السريتي، السيد محمد أحمد، (2009)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة، والنشر والتوزيع.

9- الغريري، صفاء سالم، (2022)، تحليل أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات انخفاض الكلية في العراق للمدة(2004-2020)، اطروحة دكتوراه، دامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد.

10- النجفي، سالم توفيق، (2001)، موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر والتوزيع.

11- الهيتي، أحمد حسين، (2000)، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل.

12- اللامي، عبدالحميد عبدالهادي، (2017)، تأثير صدمات أسعار النفط في بعض المتغيرات النقدية في العراق-رؤية استشراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

13- السيد، جيهان محمد وحسين، إيناس فهمي (2015)، أثر الصدمات انخفاض الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، بحوث اقتصادية عربية، العدد (71).

14- بهاء الدين، مليكي سمير، هجيرة ، عبدالجليل وأحما دوش، نادية (2012)، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، مجلة : MECAS du Cahier Les. (1)8

15- حسن، حسن عبدالعزيز، (2002)، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

16- حشيش، عادل أحمد وشهاب، مجدي محمود،(2003)، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، الحقوقية، لبنان.

17- خلف، فليح حسن، (2004)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

18- ساموبلسن، ونودر هاوس، (2006)، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

19- عمر، أحمد مختار، (2008)، معجم اللغة العربية، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.

20- علي، أحمد بريهي (2011)، اقتصاد النفط والإستثمار النفطي العراقي ، الطبعة الأولى، بيت الحكمة.

21- صخري، عمر 52000)، التحليل الاقتصاد الكلي (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

22- صيد، أمين، (2013)، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان.

23- لعروق، حنان، (2005)، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير.

24- موسى، آسية وميباركي، سمراء (2019)، أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات انخفاض الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد (6)، العدد (4)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

25- نجا، علي عبد الوهاب وآخرون، (2019)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار قاروس العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

26- نجيب، نعمة الله أبراهيم (2010)، أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية.

27- يونس، محمود،(2007)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر.

28- التقارير انخفاض الصادرة عن البنك المركزي لسنوات متعددة (2004-2022).

29- تقارير لآفاق الاقتصاد العراقي لسنوات متعددة.

الدراسات الأجنبية:

1.Cebeci, Ipek (2010), Supply Shocks and Their Macro-Economic Effects In The Globalization, Process, Doctors Thesis, Social Sciences Institute, Istanbul University, Turkey.

2.Rebeca Jimenez-Rodriguez (2004), Oil Price shocks and real GDP growth empirical evidence for some OECD countries, working paper series, NO.362

3.Metay, Y, & Rudelle (2006), Economie-droit Tle STG(Sequence Bac). Paris: Breal.